UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء

التاريخ : ٢٠٠٩/٩/٦ الرقـم : أم خ/٥/ ١٩٥

قـرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (٣/١٨٧) لسنة ٢٠٠٩

الجلســة رقم (١٣)

معالي الأخ/ عبيد حميد الطاير **الموقر**

وزير الدولة للشؤون المالية

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع: آلية معالجة طلبات استرداد الأراضي والمباني الحكومية الإتحادية الممنوحة من قبل الحكومات المحلية.

بالإشارة إلى مذكرتكم المالية رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠ بشأن الموضوع أعلاه.

أرجو التفضل بالإحاطـــة بـــأن المجلس الوزاري للخدمـــات بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٦ ، قد قرر الآتي:-

أولاً: الموافقة على آلية طلبات استرداد الأراضي والمباني الحكومية الإتحادية الممنوحة من قبل الحكومات المحلية، وذلك وفقاً للشروط والضوابط الآتية:-

١. أن تقوم الحكومة المحلية بتعويض الحكومة الإتحادية بأرض أخرى بديلة عن الأرض المطلوب استردادها أو أن تقوم الحكومة المحلية بتعويض الحكومة الاتحادية بأرض أخرى بديلة عن الأرض المطلوب إستردادها بالإضافة إلى تعويض مالي عن قيمة المبنى المقام عليها بمساحة لا تقل عن مساحة البناء الحالية .

٢. أن تتوفر جميع الخدمات والبنية التحتية بالأرض البديلة.

٣. أن تقوم الوزارات والهيئات والمؤسسات الإتحادية بالتنسيق مع وزارة المالية بشأن الطلبات التي تردها من الحكومات المحلية بشأن استرجاع أية أراضي سبق للحكومات المحلية أن منحتها للحكومة الإتحادية.

٤. أن تقوم وزارة المالية بعرض الطلبات على المجلس الوزاري للخدمات لاتخاذ القرار اللازم.

www.government.ae
هاتـف: ٢٣٠٤٤٤٤ ٤ ٩٧١+ • فـاكـس: ٢٣٠٣١٣٠ ٤ ٩٧١+ • ص.ب ٧٣٣١١ • دبـي • الإمـارات العربيـة المتحـدة
TELEPHONE.: +971 4 3304444 • FACSIMILE: +971 4 3303130 • PO BOX 73311 • DUBAI • UNITED ARAB EMIRATES

⇒ **تابع قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (٣/١٨٧) جلسة رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩.**

٥. أن تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع الدوائر المحلية في الحكومات المحلية لتنفيذ قرار المجلس الوزاري للخدمات.

٦. لا يحق لأي وزارة أو جهة حكومية التنازل عن أرض بدون الحصول على موافقة المجلس الوزاري للخدمات.

ثانياً: أن يتم إدراج هذه الآلية ضمن اللائحة التنفيذيه لمشروع قانون أملاك الاتحاد.

على أن يتم رفع هذا الآلية إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

منصور بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير شؤون الرئاسة
رئيس المجلس الوزاري للخدمات

نسخة إلى:
- **الأمانة العامة لمجلس الوزراء (الإدارة القانونية – إدارة التنسيق والمتابعة).**
- **اللجنة الفنية للتشريعات.**

وزارة المالية
مكتب الوزير - ابوظبي
16 SEP 2009
MA/3223 الرقم: